وزراء الخارجية العرب يجتمعون في سبتمبر القادم

■ القاهرة/أ ف ب /
أعلنت الجامعة العربية أمس أن الاجتماع العادي لمجلس وزراء الخارجية العرب سيعقد في ١٤و١٥ سبتمبر المقبل في القاهرة برئاسة موريتانيا .
ويفترض أن يعقد المندوبون الدائمون للدول الأعضاء في الجامعة اجتماعاً في ١٢و١٣ من الشهر نفسه لإعداد جدول الأعمال ومشاريع القرارات التي ستناقش خلال اجتماع وزراء الخارجية.
وقال مسؤول في الجامعة العربية : إن جدول الأعمال سيشمل تطورات القضية الفلسطينية وخصوصاً قيام الحكومة الإسرائيلية ببناء الجدار العنصري العازل فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة والوضع في الجولان العربي السوري المحتل والتضامن مع لبنان لاستكمال تحرير باقي أراضيه.
وأضاف : إن وزراء الخارجية العرب سيناقشون أيضاً تفعيل مبادرة السلام العربية إلى جانب تطورات الوضع في العراق والسودان.
وتابع : إن جدول الأعمال يفترض أن يضم أيضاً الوضع في الصومال وجزر القمر ومخاطر السلاح النووي الإسرائيلي والنشاط الفضائي والصاروخي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي.
وتوقع أن يدرج على جدول الأعمال أيضاً بند حول العلاقات العربية الافريقية والحوار العربي الأوروبي والشراكة الأورو متوسطية والعلاقات العربية الصينية.

مع بدء ٨٠٠٠ معتقل في سجون الاحتلال إضرابا عن الطعام:

تظاهرات واعتصامات فلسطينية وعربية تضامنا مع مطالب المعتقلين

قريع يحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة لتبعات إجراءاتها الإرهابية بحق الأسرى

■ القدس المحتلة/ وكالات/
بدأ أكثر من ٨٠٠٠ سجين فلسطيني وعربي داخل السجون الإسرائيلية إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ صباح أمس احتجاجا على الممارسات اللاإنسانية الإسرائيلية بحقهم وللمطالبة بإلغاء الإجراءات الهادفة إلى التضييق عليهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية.
وأكد هشام عبدالرازق وزير شئون الأسرى الفلسطينيين أن دعم نضال الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي يعد قضية محورية وهدفا رئيسيا في أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.
وقال المسؤول الفلسطيني في حديث لإذاعة صوت العرب بثته أمس أن قرار الأسرى الفلسطينيين بالإضراب عن الطعام يأتي كرسالة موجهة إلى العالم احتجاجا على الأوضاع السيئة التي يعايشونها في سجون إسرائيل.
وشدد عبدالرازق على أن قضية الأسرى تعد وثيقة الصلة بالقضية الفلسطينية مشيرا إلى أنها ستظل نهائيا عندما تجد القضية الرئيسية طريقها إلى التسوية وقال عبدالرازق أن الإضراب يشمل سجون نفحة وهاريم وبئر السبع موضحا أن الحركة ليست سياسية وإنما يطالب الأسرى بحقوقهم ومطالب حياتية وجميع مطالبهم إنسانية تتعلق بشروط الحياة في داخل السجن.
وتعقيبا على تصريح وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي تساحي هنغبي قال عبدالرازق أن بإمكان المعتقلين أن يضربوا حتى الموت قال الوزير الفلسطيني نقول أن هذا التصريح الساخن والذي يعبر عن عدم عقلانية وإدراك إنما جاء من أجل أن يزعزع الثقة لدى الأسرى في داخل السجون الإسرائيلية وما بدء الأسرى بخطوتهم إلا تأكيدا على أن هنغبي لم يستطع أن يحقق ما يريد.
وتابع في السياق ذاته نقول أن أسرانا يضربون من أجل حياة كريمة من أجل وشروط حياة إنسانية وهذا الأسلوب من النضال استخدمه الأسرى على مدار السنوات الماضية واستطاعوا بإضراباتهم أن يحصلوا على مطالب إنسانية داخل السجون.
وردا على سؤال لوكالة فرانس برس قال أبو محمد المسؤول في نادي الأسير الفلسطيني المنظمة التي تدافع عن حقوق المعتقلين ومقرها بيت لحم أن الإضراب سيشمل حوالي ثماني الاف أسير لديهم حوالي عشرين مطلبا.
وأضاف أن المعتقلين يطالبون بأن يتمكنوا من لقاء عائلاتهم بينما لا يحق سوى لـ ٦٠٪ منهم بزيارات عائلاتهم وتابع أن المعتقلين يطالبون أيضا بإزالة الألواح الزجاجية عن غرف الزيارات التي تعيق الاتصال المباشر بين المعتقلين وأفراد عائلاتهم ووضع هواتف عامة في السجون ووقف سياسة التفتيش العاري والمذل ووقف العقوبات في زنزانات خاصة ضيقة جدا.
وفي الاتجاه نفسه أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أمس أن أمينها العام أحمد سعدات ورفاقه المعتقلين لدى السلطة الفلسطينية في سجن أريحا سيعلنون الإضراب عن الطعام اعتبارا من الأربعاء القادم.
وقالت الجبهة في بيان لها حصلت فرانس برس على نسخة منه أن الرفيق الأمين العام أحمد سعدات ورفاقه في سجن أريحا سيعلنون الإضراب عن الطعام

■ قريع اثناء تصريحه في غزة .. epa

دعما وإسنادا لانتفاضة الأسرى في سجون الاحتلال في الثامن عشر من الشهر الجاري حين تلتحق كافة السجون والمعتقلات بالإضراب.
وأضاف البيان اليوم إذ يعلن أسرى شعبنا وامتنا في السجون الصهيونية وعبر إضرابهم عن الطعام رفضهم لكافة محاولات كسر إرادتهم وطمس هويتهم وإذلالهم فهم بوقفتهم هذه في الخنادق المتقدمة للنضال ضد الاحتلال يعلنون مقاومتهم بامعائهم الخاوية لكافة أشكال الذبح السياسي والعسكري لشعبنا ولامتنا في فلسطين والعراق.
وأكد البيان أخيرا أن مهمة إسناد انتفاضة أسرانا وأسيراتنا الذين يتعرضون لأشرس هجمة تنفذها إدارة السجون والمعتقلات الصهيونية هي واجب على كل فلسطيني وطني شريف وعلى كل القوى السياسية والمجتمعية الفلسطينية.
من ناحية أخرى قامت عائلات المعتقلين والمتضامنون معهم بإقامة خيم اعتصام أمام مقار الصليب الأحمر في كل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وحددوا برامج وفعاليات حتى نهاية الشهر الجاري بينها مسيرات وتظاهرات جماهيرية تنطلق من الكنائس والمساجد ومسيرات حمل مشاعل ومسيرات أطفال وكذلك تحركات وصلوات خاصة.
ويطالب الأسرى وفقا لنادي الأسير بوقف سياسة التفتيش العاري والمذل ووقف سياسة الغرامات المالية وإنهاء سياسة القمع والاعتداء على الأسرى ووقف سياسة اقتحام الغرف والسماح بزيارة ذوي الأسر وإزالة الألواح الزجاجية عن غرف الزيارات التي لا يسمح بها إلا لستين بالمائة منهم.
وفي عمان نظم أهالي وذوو الأسرى الأردنيين والفلسطينيين اعتصاما صباح أمس أمام مقر الأمم المتحدة للتضامن مع أبنائهم في معركتهم المطلبية والإنسانية ضد سلطات الاحتلال.
وقال صالح العجلوني الناطق الإعلامي باسم لجنة متابعة الأسرى والمعتقلين الأردنيين في سجون الاحتلال أن الأسرى الأردنيين ابلغوا اللجنة أنهم يتعرضون بالإضافة إلى زملائهم الفلسطينيين والعرب إلى ممارسات غير إنسانية منها تعريتهم وحرمانهم من أداء الشعائر الدينية ومنعهم من حقهم في التعليم.
وأشار العجلوني إلى أن هدف الإضراب تحقيق مجموعة من المطالب أبرزها إلغاء سياسة العزل والإفراج عن المعزولين والسماح بالاتصال مع الأهل والانتساب للجامعات العربية والأجنبية وإعطاء ثلث المدة لكل من أنهى ثلثي مدة محكوميته وإزالة الحواجز الزجاجية من غرفة الزيارة وإلغاء العقوبات الجماعية والتعامل الانساني مع الأسير خلال نقله وسفره بين السجون وتوفير شروط حياة إنسانية في نقاط التجمع والانتقال وغيرها.
ودعا الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني من نقابات مهنية وأحزاب ومنظمات حقوق إنسان للتحرك على الأصعدة كافة لكشف الممارسات القمعية والعمل على إيقافها.. مشيرا إلى أن الأسرى الأردنيين بحاجة لجهد مضاعف من الحكومة لإنهاء معاناتهم وإطلاق سراحهم والضغط على الحكومة الإسرائيلية على هذا الصعيد.
وأرسلت وزارة الخارجية الأردنية وفدا لمناقشة ملف الأسرى الأردنيين مع السلطات الإسرائيلية والذين يزيد عددهم عن أربعين أسيرا في محاولة منها للسعي لإطلاق سراحهم وكذلك متابعة شؤونهم بعد الاحتجاجات المتكررة من قبلهم على عدم اهتمام السفارة والقنصلية الأردنية بهم.
ومن جهة أخرى أشار العجلوني إلى أن لجنة المتابعة بصدد إرسال وفد للقاء حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني للمطالبة بإطلاق سراح الأسرى الأردنيين ضمن الصفقة التي أعلن حزب الله أنه يفاوض من أجلها لإطلاق سراح الأسير اللبناني سمير القنطار وعدد من الأسرى الفلسطينيين والعرب مقابل معلومات عن مصير الطيار الإسرائيلي روني اراد.
وأفادت مصادر لجنة متابعة شؤون الأسرى أن السلطات الإسرائيلية لم تفرج عن اثنين من الأسرى التي انتهت محكوميتهما وهما عامر الرقب وسليمان أبو العلا بالرغم من إعلان وزارة الخارجية عن إطلاق سراحهما مشيرة إلى أن الوحيد الذي أطلق سراحه بعد فترة طويلة من انتهاء محكوميته هو سليم البناء.
وفي بيروت وإحياء لقضية عميد الأسرى اللبنانيين في سجون إسرائيل سمير القنطار شارك نحو ٢٠٠ لبناني وفلسطيني أمس في اعتصام أمام مقر الأمم المتحدة في بيروت يواكب إضراب السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية عن الطعام.
يستمر الاعتصام مفتوحا في خيمة بيضاء حملت اسم خيمة الحرية كتحرك مواز ومواكب لإضراب السجناء الفلسطينيين في سجون إسرائيلية تجسيدا لتضامننا معهم كما أكدت سميرة شقيقة سمير القنطار في كلمة ألقتها باسم العائلة.
من ناحيته أكد محمد صفا أمين عام لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية أن هذا التحرك هو كذلك صرخة ضد الصمت العربي والعالمي على معاناة المعتقلين.
وشارك في الاعتصام إلى جانب اللبنانيين وبينهم سجناء سابقون في إسرائيل.
ممثلون عن الفصائل الفلسطينية وأطفال رفعوا صور القنطار وأحد مسؤولي حركة فتح مروان البرغوثي وسجناء آخرين كما أفاد مصور فرانس برس.
على الصعيد نفسه اعتبر رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع أمس أن الإفراج عن كافة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يعتبر شرطا لأي تسوية محتملة للقضية الفلسطينية.
وقال قريع في بيان صحافي في غزة أن الإفراج عن كافة الأسرى يعتبر شرطا لأي تسوية محتملة للقضية الفلسطينية وأن أي تقدم في عملية السلام مرهون بالتقدم في تسوية هذا الملف المركزي والحساس.
وأكد قريع دعمه الكامل لمطالب الأسرى الشرعية وفي مقدمتها وقف سياسة العقاب الجماعي والقمع والإرهاب الذي تمارسه إدارة سجون الاحتلال وجيشه بحق الأسرى المناضلين وعائلاتهم.
وأوضح أن مواقف وقرارات الحكومة باعتبار قضية الأسرى على رأس أولويات برنامج الحكومة وبرنامج العمل الوطني مشيرا إلى أن الحكومة بمؤسساتها تسعى جاهدة لتوفير كافة متطلبات صمود الأسرى وذويهم في حدود الإمكانيات المتاحة.
وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية تظهر استخفافا غير مسبوق بكافة الحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية وتعطي الضوء الأخضر لما يسمى إدارة السجون الإسرائيلية بارتكاب المزيد من الجرائم والتصفية وأعمال القمع والإرهاب بحق أبنائنا الأسرى.
وطالب قريع دول العالم أجمع وعلى رأسها اللجنة الرباعية ومنظمة الأمم المتحدة وكافة الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة والمؤسسات الحقوقية الدولية باتخاذ موقف حازم تجاه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتنكره لحقوق الأسرى الفلسطينيين كاسرى حرب وحرمانهم من أبسط حقوقهم في العلاج والتعليم والخدمات والزيارة وغيرها من الحقوق الأساسية.
وحمل قريع الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة لتبعات إجراءاتها القمعية والإرهابية بحق أسرانا الباسل بما في ذلك حياتهم وأمنهم الشخصي.

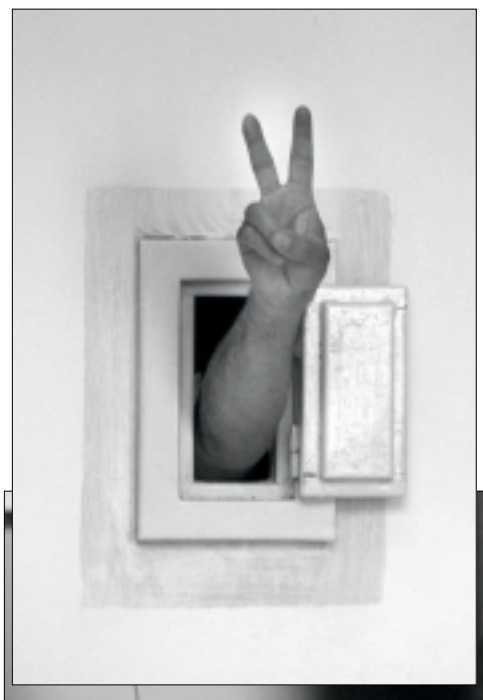

■ أسرى فلسطينيون في إضراب عن الطعام منذ صباح أمس.. وفي الأطار أسير فلسطيني يرفع يده علامة النصر أو الشهادة من إحدى النوافذ الضيقة في السجون الاسرائيلية ..epa

الشارع المنشغل بهمومه قابل انعقادة باللامبالاة:

هيئة علماء المسلمين وتيار الصدر يقاطعان المؤتمر الوطني العراقي

■ ،، بغداد/ شينخوا
بانعقاد المؤتمر الوطني العراقي يكون العراق قد خطا خطوة في اللعبة السياسية التي يراد لها اضفاء نوع من الديمقراطية في بلد يرزح تحت وطأة الاحتلال والجوع واللا أمن وقد خطط لعقد هذا المؤتمر الامريكيون في وثيقة صدرت في مارس الماضي هي قانون إدارة الدولة التي تعد الدستور المؤقت، وقد وضع لهذا القانون هدف رئيسي هو انتخاب المجلس الوطني المؤقت من ١٠٠ عضو يتولى السلطة التشريعية في الفترة الحالية لحين اجراء انتخابات عامة في يناير القادم باشراف الامم المتحدة.
لكن الناطق باسم المؤتمر عبدالحليم الرهيمي قال أن دور المجلس الوطني المؤقت المنبثق عن المؤتمر سيكون استشارياً وليس تشريعياً إلى جانب ممارسة الرقابة على أداء الحكومة فضلاً عن تمتعه بحق استدعاء رئيس واعضاء الوزارة في اطار التعبير عن حرية الرأي تحت قبة البرلمان وصولاً إلى المرحلة الدستورية وقيام مجلس دائم.
وقد تم الاتفاق على هذه الخطوات بسبب تردي الأمن في البلاد مما يحول دون اجراء الانتخابات المباشرة في الوقت الراهن لكن استمرار الانهيار الامني على المدى المنظور ربما سيؤدي إلى عدم اجراء الانتخابات في التاريخ المحدد.
ويقول الكاتب محمد صبري " أن تأجيل الانتخابات المباشرة يعني أن الوضع الانتقالي الحالي بحكومته ومجلس رئاسته ومجلسه المؤقت سيبقى فترة أطول مع ما ينتج عنه من شل لعملية الاصلاح السياسي واعمار البلاد والاهم من ذلك كله بقاء قوات الاحتلال ".
ومع أن الإدارة الامريكية في العراق متمثلة بالسفير جون نيغروبونتي تعمل من خلف الستار بعكس إدارة سلفه السفير بول بريمر فان عقد المؤتمر الوطني يمثل رسالة من الإدارة الامريكية إلى العالم بأن الولايات المتحدة تبني نظاما ديمقراطيا في العراق وانها عندما غزت العراق كانت تريد مساعدة الشعب العراقي في القضاء على النظام السابق.
وبانعقاد المؤتمر سيشهد العالم مشاركة ٧٠ حزبا و٣٠٠ من الشخصيات العراقية و٢٠٠ يمثلون المجتمع المدني ورؤساء العشائر ويفتخر فؤاد معصوم رئيس اللجنة المشرفة على تنظيم المؤتمر بهذه الارقام قائلا " إذا كانت هيئة علماء المسلمين السنة وتيار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر قد قاطعا المؤتمر فان هذه المقاطعة لن تؤثر على أعماله ونتائجه".
ويرى أحمد عليوي من جامعة بغداد " أن هناك هدفا آخر لهذا المؤتمر هو زج أكبر عدد من الحركات السياسية والشخصيات في العملية السياسية التي تؤدي إلى القبول أو السكوت عن بقاء السيطرة الامريكية على النظام الجديد".
وعلى الرغم من أصوات الرصاص حاليا في انحاء العراق بين المقاومة من جهة وقوات الاحتلال والقوات العراقية من جهة أخرى " فان من أهداف المؤتمر والمجلس الوطني المؤقت الذي سينبثق عنه محاولة تحجيم المقاومة" كما يقول ابراهيم اللامي صاحب مكتبة " وذلك بتقديم مشاهد بديلة لمشاهد القتال عن طريق حرية التعبير وابداء الرأي دون فرضه حتى وان كان الامر يتعلق بالوجود الاجنبي".
لكن حسين السامرائي / ٧٠ عاما / وهو موظف متقاعد يبدي معارضته ويقول الصحفي العراقي هارون محمد الذي هاجم المؤتمر بشدة عندما يقاطع التيار القومي وهو أوسع التيارات السياسية في العراق وأكثرها حضوراً وامتداداً ومعه تيار الصدر الذي أثبت فاعليته وقوته في الشارع العراقي وهيئة علماء المسلمين ومؤسسة الأمام الخالصي والحركة الاسلامية الكردية ذات المنهج المعتدل دينياً، عندما تقاطع هذه القوى بما تمثله من ثقل جماهيري وسياسي وديني واجتماعي مايسمى بـ«المؤتمر الوطني» وتمتنع عن المشاركة في اجتماعاته فان ذلك يعني ببساطة شديدة أن هذا المؤتمر باطل وغير شرعي، وأن الجمعية التي ستنبثق منه، هي مجرد دكان معزول، بضاعته كاسدة، تفوح منها رائحة بول بريمر ووكلائه من العملاء والجواسيس الذين تآمروا على العراق، وتحولوا إلى محرضين على قتل اهلنا وشعبنا واغتيال مستقبل بلادنا.
ويقول ناصر محمود ضابط سابق في الجيش العراقي المنحل «ماقيمة البرلمان الذي سينبثق عنه هذا المؤتمر، الحكومة غير شرعية والمؤتمر غير شرعي وما ينتج عنهما فهو غير شرعي ايضاً ويهدف إلى ترويج الدعاية للإدارة الأمريكية على اساس أنها تقوم بتطبيق الديمقراطية في العراق.
وأضاف مخاطباً الجهات التي اعدت لعقد المؤتمر «كان الاجدر بهم أن يكثفوا اعمالهم بالاقتصاد العراقي لأن هذه الأمور لها الأولوية والاسبقية في حياة العراقيين ومن ثم الانتقال إلى الديمقراطية والأمور السياسية».
ويشكك العديد من العراقيين باعضاء المؤتمر حيث يقول كاظم خلف مدرس أن هذا المؤتمر مسرحية سياسية لأن الهدف منه هو المجيئ بمجموعة من المؤيدين لأمريكا والضالعين في مشروعها ليشكلوا جمعية وطنية بالاسم فقط من مئة شخص، تشبه النكتة لأنها لا دور تشريعياً أو رقابياً لها، باستثناء تلقى أعضاؤها الرواتب والامتيازات، وكلها بالدولار الأمريكي.
وأوضح عقيل خضر سائق تاكسي وحاصل على شهادة البكلوريوس في السياسة أن عملية اختيار أعضاء المؤتمر من المناطق والمحافظات ما هي الا لعبة فلم يجر انتخابهم من قبل الشعب مضيفاً «لقد تم وضع عقبات أمام الشخصيات الوطنية والقومية والدينية والديمقراطية المعارضة للأمريكان أو متعاطف مع التيارات والجماعات السياسية المقاطعة للمؤتمر، حلك أن تتصور الديمقراطية التي ننعم بها في العراق على الطريقة الأمريكية» على حد قوله.
وقابل الشارع العراقي المنشغل بهمومه المزمنة انعقاد المؤتمر الوطني بكثير من اللامبالاة وقال محمد عبدالله كاسب: «يقولون أن الديمقراطية تعني الحرية ولكن اليوم فرض منع التجول وانتشرت الشرطة والقوات الأمريكية بكثافة متسائلاً أين الديمقراطية؟ وأجاب: «أنا لا اريد الديمقراطية دعها للأمريكان أريد عمل استطيع من خلاله أن اوفر طعاماً لأولادي وأريد أمن واستقرار هذه هي الديمقراطية عندي ولا شيئ غير ذلك».
صحيفة الأتحاد الناطقة بلسان الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني قالت: «رغم الصعاب والمشاكل التي واجهت عملية اختيار وانتخاب اعضاء المؤتمر الا أن الخروج بهذه النتيجة والمتمثلة بمشاركة اوسع لممثلي الشعب في المؤتمر الوطني لهو نجاح يجب أن يكتمل في قاعة المؤتمر لخلق فضاء وطني يستوعب عناصر مكونات الشعب العراقي».
وتابعت «اليوم يواجه العراقيون التحديات وذلك باصرارهم لبناء العراق الديمقراطي الفيدرالي التعددي تحت خيمة المؤتمر الوطني العراقي في بغداد العاصمة».
أما صحيفة الصباح المقربة من القوات الأمريكية فقد قال: «مهما قيل فان امام المؤتمر فرصة تاريخية نادرة لتثبيت النهج الديمقراطي للعراق الجديد وذلك لم يتم على الورق وإنما على الممارسات العملية التي سوف تشهدها اروقة المؤتمر وهي ممارسات يتمنى كل الحريصين على المسار السياسي الديمقراطي لبلادنا أن تتم بطريقة سياسية ديمقراطية سليمة».
ويرى المراقبون أن المؤتمر رغم بداية جلساته الا أن فرص نجاحه ما زالت محدودة حيث أن بعض التيارات التي شاركت في المؤتمر هددت بالانسحاب من أعمال المؤتمر حتى يتم انهاء الاشتباكات في النجف.
ويرى البعض أن انعقاد المؤتمر وسط مقاطعة شريحة واسعة من الوان الحركة السياسية العراقية وفي ظروف أمنية مضطربة وحالة انقسام مجتمعي كبيرة يجعل منه عديم الفائدة ولا يمثل رغبة المواطنين العراقيين الحقيقية».
ويشير الصحفي اسامة الصالحي إلى إنسحاب عشرات من المشاركين من الجلسة الافتتاحية ومقاطعة حركات سياسية وقومية ودينية ويقول: «إن المنسحبين يرون في المؤتمر تركيساً لاحتلال العراق».
وعلى العموم فإن المؤيدين لانعقاد المؤتمر يرون أن هذه هي الديمقراطية سواء في المشاركة أو المقاطعة أو الانسحاب وأن على السياسيين العراقيين أن يتعلموا اللعبة.